مجلة الإحياء، المجلد: 20، العدد: 24، ماي 2020، ص - ص: 187 - 208
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

قواعد الترجيح المتعلقة بالسنة والآثار عند الثعالبي من خلال تفسيره "الجواهر الحسان".

طالب دكتوراه بلال أودني[1] **أ.د/ حسين شرفة**
كلية العلوم الإسلامية - جامعة باتنة1
مخبر العلوم الإسلامية في الجزائر
bilal.oudni@univ-batna.dz ch.hacen@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/08/20 **تاريخ القبول: 2020/03/19**

الملخص:
يندرج هذا البحث ضمن الدراسات القرآنية التي تهتم بقواعد الترجيح وتطبيقاتها عند المفسرين؛ ويتناول على وجه التخصيص، علما من أعلام الجزائر في التفسير وهو: عبد الرحمان الثعالبي الذي اعتمد على قواعد كثيرة في ترجيحاته من خلال تفسيره الجواهر الحسان، ويأتي هذا المقال ليكشف عن بعض تلك القواعد المتعلقة بالسنة والآثار،مع بيان طريقته في ذلك والقواعد التي يقدمها عند التنازع.
الكلمات المفتاحية: الترجيح؛ الثعالبي؛ التفسير؛ الجواهر الحسان.

Abstract:

This research is part of the Quranic studies that deal with the rules of tarjeeh (outweighing) and its applications among Quran interpreters. It deals specifically with one of the most famous interpreters scholars in Algeria, namely: Abderrahmane al-Tha'alibi, who relied on many rules in his outweighings through his interpretation Al Jawahir Al Hissane fi Tafsir Al Koran (The fine pearls in the exegesis of the Quran). This article reveals some of these rules related to the Sunnah and traditions, showing his method and the rules that he used in case of Tanazu'

[1] المؤلف المرسل

the conflict in identifying the relation between a pronoun and its referent.

مقدّمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده جلّ وعلا رب الأرض والسماوات، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المبعوث رحمة للبريات، صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه واقتفى أثره إلى يوم الدين وبعد:

فإن أنّفس ما شُغلت به الأعمار؛ العناية بكتاب الله تعالى حفظا وتلاوة وفهما وعملا، وقد تعالت همم العلماء منذ زمن النبّي صلى الله عليه وسلم، فتشرّفوا بذلك، واعتنوا به أيمّا عناية، واهتموا بتفسيره اهتماما بليغا، فكثرت تفاسيرهم وتعدّدت أقوالهم ووقع الاختلاف بينها، مما قد يجعل القارئ لها يقف محتارا في تمييز القول الصحيح من المردود، خاصة إذا كان الاختلاف اختلاف تضاد، ومن ثمّ برزت العناية ببيان ضوابط يُعرف بها الصحيح من السقيم والرّاجح من المرجوح، ومن أهم تلك القواعد ما تعلق بالسنة والآثار التي تندرج ضمن التفسير بالمأثور، ولعل من أهم التفاسير التي اعتنت بهذا الجانب؛ تفسير: "الجواهر الحسان" لعبد الرحمان الثعالبي الجزائري، الذي لخص فيه مهمات تفسير ابن عطية وزاد عليه فوائد جمّة، خاصة في تفسير القرآن بالسنّة والآثار وهو المجال الذي برز فيه الثعالبي، وتأتي هذه الدراسة لتؤكد جانبا من ذلك.

أسباب اختيار البحث ودوافعه: وقع اختياري لهذا الموضوع لجملة من الأسباب، أهمها ما يلي:

1- الرّغبة الملّحة في دراسة كل ما له علاقة بالتراث الجزائري؛ فالاشتغال بمآثر علمائنا وإظهار جهودهم ودراستها أقلُّ ما يمكن بذله لتأكيد خلق الوفاء الذي ينبغي أن يحمله الخلف للسلف.

2- إبراز جانب من جهد الثعالبي من خلال ترجيحه بين الأقوال انطلاقا من قواعد معروفة، لا كما ذكر بعض الدارسين بأنّ الثعالبي ليس له بعد الجمع والترتيب إلا عمل قليل وأثر فكري ضئيل[1]!.

أما فيما يخص أهمية الدراسة فتتمثل أساسا فيما يلي:

1/ أنّها تتناول مجالا مهما في تفسير كتاب الله تعالى، وبقدر تمكن المفسر منه تظهر أهميّة تفسيره.

2/ أنّها تُسهم في إبراز جانب من جهود المدرسة الجزائرية في التفسير.

أما الإشكالية التي يسعى البحث للإجابة عليها؛ فتتمثل أساسا فيما يلي:

1/ ما أهم القواعد الترجيحية المتعلقة بالسنّة والآثار التي اعتمد عليها الثعالبي؟

2/ عند تنازع هذه القواعد، ما القواعد التي يُقدّمها ؟

وللوصول للإجابة عليها، جاءت خطة البحث كالتالي:

مبحث تمهيدي؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول : مفهوم قواعد الترجيح، تطرّقت من خلاله إلى تعريف جزئي المركب الإضافي من حيث اللغة والاصطلاح، ثم بمجموعهما.

المطلب الثاني: عناية الثعالبي بالسنّة والآثار، تطرّقت من خلاله إلى ما يُوضّح ذلك من النّاحية التنظيريّة خاصة.

المبحث الأول: قواعد الترجيح المتعلقة بالسنّة من خلال تفسير الجواهر الحسان؛ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تفسير النبي صلى الله عليه وسلم مقدم على غيره

المطلب الثاني: إذا ثبت الحديث وكان في معنى أحد الأقوال فهو مُرجّح له عمّا خالفه

المطلب الثالث: لا يصح حمل الآية على تفسيرات لأمور مغيّبة لا دليل عليها من القرآن والسنّة

المبحث الثاني: القواعد المتعلقة بالآثار من خلال تفسير الجواهر الحسان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تفسير الصحابة للآية مقدّم على من جاء بعدهم

المطلب الثاني: تفسير جمهور السلف مقدّم على كل تفسير شاذ

وقد بيّنت من خلال كل مطلب مما سبق في المبحثيّن الأول والثاني صورة القاعدة، ثم ذكرت نماذج من تطبيق الثعالبي لها.

وفيه الأخير خلصت إلى خاتمة ضمّنتها أهم النتائج المُتوصل إليها مع تسجيل بعض التوصيّات.

والله الموفق.

المبحث التمهيدي:

المطلب الأول: مفهوم قواعد الترجيح

قواعد الترجيح مركب إضافي، وتعريفه يقتضي تناول كل من جزأي المُركب على حدة، ثم باعتبار مجموعهما، وسأتناول ذلك لغة واصطلاحا.

الفرع الأول: تعريف القاعدة لغة واصطلاحا

أ- القاعدة لغة: ذكر ابن فارس أنّ: القاف والعين والدال أصل مطّرد وهو يُضاهي الجلوس، ولهذا يُطلق على أساسات البيت القواعد[2]. وجاء في مختار الصحاح : «"القَاعِدُ من النّساء" التي قَعَدَت عن الولد والحيّض، الجمع القَواعِدُ وقوَاعِدُ البيت أساسه»[3]. فالمعنى اللغوي لهذه المادة هو الاستقرار والثبات، وإذا أمعنا النَّظر في هذه المعاني المتعدّدة، وجدناها تؤول كلّها إلى معنى واحد يجمعها وهو الأساس، فقواعد كل شيء: أسُسه وأصوله التي ينبني عليها[4].

ب- القاعدة اصطلاحا: عرّفها الجرجاني بأنّها: « قضيّة كليّة منطبقة على جميع جزئيّاتها»[5]، وقريبا منه تعريف التفتازاني بأنّها: «حكم كليّ ينطبق على جزئياته ليُتعرفَ على أحكامها منه»[6]، واستدرك الحموي على التعريف السابق؛ بأنّ الأصح أن يُقال: «حكم أكثري أو أغلبي لا كلي؛ لوجود استثناءات تشذُّ عن بعض القواعد»[7].

ويرى الباحث أن الخلاف صوريٌّ؛ إذ أنّ كل منهما يقرّر أنّ لكل قاعدة مستثنيات لا تدخل تحت حكم القاعدة، والمُلاحظ أنّ هذه التعريفات وإن أطلقها بعضهم على القواعد الفقهية؛ إلا أنّها تشمل تعريف القاعدة بمدلولها العام، فيدخل فيها كل ما يُطلق عليه قاعدة في العلوم كافة.

الفرع الثاني: تعريف الترجيح لغة واصطلاحا

أ- الترجيح لغة: قال ابن فارس: « الرَّاء والجيم والحَاء أصل واحد، يدل على رَزَانَة وزيادة، يُقال: رَجَحَ الشَّيءُ، وهو رَاجح إذا رَزَنَ، وهو من الرُّجحان[8]، وزاد

الحموي معنى: التفضيل والتقويّة، يُقال: رَجَّحْت الشَّيء أي فَضَّلته وَقَوَّيته»[9]، وفي تاج العروس: «رَجَّحَ الشّيء بيده: وَزَنَه ونظر ما ثَقَّله، والرَّجَاحَة: الحِلم وهو مجاز، والرَّاجح: الوَازن.ومن المجاز: رَجَّح أحد قوليه على الآخر، وتَرجَّح في القول: تَميَّل به»[10]. فهو بهذا يحمل معنى التقويّة والتفضيل.

ب- الترجيح اصطلاحا: يُعرفه الأصوليون بقولهم: تقويّة إحدى الأمارتين على الأخرى بدليل ولا يكون إلا مع وجود التعارض[11]. وأمّا عند المفسرين فليس للترجيح عندهم حدّ أو تعريف متفق عليه، واستعمالهم للترجيح في تفاسيرهم يدلّ على توسعهم في إطلاقه، فهو عندهم يشمل كلّ تقديم لقول على آخر، سواء كان تقديما يلزم منه ردّ الأقوال الأخرى، أو كان تقديما لا يلزم منه ذلك[12]؛ وانطلاقا من هذا، عرّفه الحربي بقوله: «تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية لدليل أو قاعدة تقويه، أو لتضعيف أو رد ما سواه»[13].

ويرى الباحث أنّ هذا التعريف في محلّه؛ لأنّه مطابق للجانب التطبيقي في كتب المفسرين.

الفرع الثالث: تعريف المركب الإضافي "قواعد الترجيح"

إذا كان المفسرون لم يضعوا حدا أو تعريفا للترجيح - كما مرّ سابقا-، فكذلك الشأن بالنسبة للقواعد الخاصة بذلك، وإن كانت هذه القواعد بارزة في ترجيحاتهم، وانطلاقا من استقراء جهودهم عرّفها الحربي بقوله:« ضوابط وأمور أغلبية يُتوصل بها إلى معرفة الرّاجح من الأقوال المختلفة في تفسير كتاب الله»[14]. وهذا التعريف في الحقيقة جامع مانع، حيّث تضمّن معنى القاعدة من النّاحية الاصطلاحية، وخصّها بما يتعلّق بتميز الأقوال المختلفة في التفسير وتقديم بعضها على بعض انطلاقا من تلك الضوابط.

المطلب الثاني: عناية الثعالبي بالسّنة والآثار

سأحاول من خلال هذا المطلب أن أبيّن ما يدل على عناية الثعالبي بالسنّة والآثار، خاصة ما تعلّق بالناحية التنظيريّة؛ وذلك من خلال بعض أقواله الدّالة على ذلك، ليكون كتمهيد لبيان ذلك من الناحية التطبيقية في المبحث الأول والثاني.

الفرع الأول: عنايته بالسنة

إشادة الثعالبي بالسنّة النبويّة والحرص على بيان منزلتها، أمر بارز لكل من تأمل في مؤلفاته، ومنها تفسيره الجواهر الحسان، وممّا يؤكد ذلك ما نقله عن الحافظ ابن عبد البرّ في بيان أهميّة السنّة للمشتغل بالقرآن حيث قال: «وأولى الأمور بمن نصح نفسه، وألهم رشده؛ معرفة السنن التي هي البيان لمجمل القرآن، بها يُوصل إلى مراد الله تعالى من عباده فيما تعبدهم به من شرائع دينه الذي به الابتلاء، وعليه الجزاء، في دار الخلود والبقاء، التي لها يسعى الألباء العقلاء، والعلماء الحكماء، فمن منّ الله عليه بحفظ السنن والقرآن، فقد جعل بيده لواء الإيمان، فإن فقه وفهم، واستعمل ما علم؛ دُعي في ملكوت السموات عظيما، ونال فضلا جسيما». وهذا الكلام الذي نقله عن حافظ المغرب، أورده بعد أن بيّن بعض مصادره الحديثية التي اعتمدها في تفسيره، ليطمئن القارئ لذلك، حيث قال: «وما نقلته من الأحاديث الصحاح والحسان عن غير البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي في باب الأذكار والدعوات- فأكثره من "النووي" و"سلاح المؤمن"، وفي الترغيب والترهيب وأحوال الآخرة فمعظمه من "التذكرة" للقرطبي، و"العاقبة" لعبد الحق، وربما زدت زيادات كثيرة من "مصابيح البغوي" وغيره كما ستقف عليه- إن شاء الله تعالى- كل ذلك معزو لمحاله، وبالجملة فكتابي هذا محشو بنفائس الحكم، وجواهر السنن الصحيحة والحسان المأثورة عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم»[15]. فتأمل كيف جعل تفسيره محشوا بنفائس الحكم، نظير ما ضمّنه من السنن.

وقد أكّد بعد أن ساق حديثا في التزهيد في الدنيا، عند تفسير قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾ [آل عمران: 14]، أكّد على أهمية تفسيره؛ انطلاقا من الأحاديث التي اعتمد عليها من صحيح وحسن منتقاة من كتب السنن الموثوقة، وقد وصفها بأصول الإسلام تأكيدا على علو شأنها ، وفي هذا الصدد يقول: «وقد جاءت أحاديث كثيرة في التزهيد في الدنيا، ذكرنا من صحيحها وحسنها في هذا المختصر جملة صالحة لا توجد في غيره من التفاسير، فعليك بتحصيله، فتطلع فيه على جواهر نفيسة، لا توجد مجموعة في غيره كما هي بحمد الله حاصلة فيه، وكيف لا يكون هذا المختصر فائقا في الحسن، وأحاديثه بحمد الله مختارة، أكثرها من أصول الإسلام الستة: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، فهذه أصول الإسلام، ثم من غيرها كصحيح ابن حبان، وصحيح الحاكم، أعني:المستدرك على الصحيحين، وأبي عوانة، وابن خزيمة، والدارمي، والموطإ،

وغيرها من المسانيد المشهورة بين أئمة الحديث حسبما هو معلوم في علم الحديث، وقصدي من هذا نصح من اطلع على هذا الكتاب أن يعلم قدر ما أنعم الله به عليه، فإن التحدث بالنّعم شكر، ولنرجع إلى ما قصدناه من نقل الأحاديث»[16].

فتأمل كلامه يُنبيك عن اعتزازه بالسنّة وعنايته بها، فقد جعل ما ينقله من أحاديث منتقاة علامة على تميّز تفسيره، وأنّ من اطلع عليه فقد حَصّل نعمة وجب عليه شكرها، وبعد تقريره لهذا عاد ليسوق أحاديث انتقاها في التزهيد من الدنيا، وجعل ذلك من جملة مقاصده، والمتتبع لتفسيره يقف على وضوح هذا المقصد؛ والمتمثل في بثّ الوازع الديني في القارئ عن طريق الترغيب والترهيب، مستغلا أدنى مناسبة في الآية لتطعيم معناها بما جاء في السنّة، فقد توقف عند آيات كثيرة تناولت بعض الفضائل يسوق لها أحاديث تبيّن عظم الأجر المنوط بها[17].

وممّا يؤكد عنايته بالسنّة، انتقاؤه للأحاديث كما صرّح بذلك، واهتمامه بتخريجها وتلك سمة بارزة في تفسيره يقف عليها كل قارئ متأمل، بل إنّها علامة فارقة بين تفسيره وتفسير ابن عطيّة، ولذلك ذهب الكثير ممن تناول تفسير الثعالبي بالدراسة إلى إبراز تفوقه على ابن عطيّة في الجانب الحديثي.

الفرع الثاني: عنايته بالآثار

أولى الثعالبي آثار الصحابة والتابعين أهمية بالغة، ويظهر ذلك فيما نقله في مقدمة تفسيره؛ حيث ساق ما تعلّق بخطورة الكلام في تفسير القرآن والجرأة عليه، وحتى لا يفهم القارئ أنّ الأمر يعمُّ كلّ مفسر استثنى أئمة التابعين حيث قال: «... وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنّهم فسروا القرآن، فليس الظن بهم أنّهم قالوا في القرآن أو فسروه بغير علم، أو من قبل أنفسهم، وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا: إنّهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم، حدثنا الحسين بن مهدي البصري، حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: « ما في القرآن آية، إلا وقد سمعت فيها بشيء» وحدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن لأعمش، قال: قال مجاهد: «لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود، لم أحتج إلى أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت»[18]. فكلامه هذا يبيّن احتفاءه بآثار السلف ومدى أهميّتها عنده.

وممّا يؤكد اهتمامه بذلك؛ ما نقله عن ابن عطيّة في بيان مراتب المفسرين، حيّث جعل الصحابة الكرام في مقدمتهم، يتلوهم المبرّزون من أئمة التابعين ممن أخذ

عنهم، وفي هذا الصدد يقول: « فأما صدر المفسرين والمؤيد فيهم، فعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، ويتلوه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وهو تجرد للأمر وكمّله وتتبّعه العلماء عليه كمجاهد، وسعيد بن جبير وغيرهما، والمحفوظ عنه في ذلك أكثر من المحفوظ عن علي بن أبي طالب، وقال ابن عباس: ما أخذت من تفسير القرآن، فعن علي بن أبي طالب، وكان علي بن أبي طالب يثني على تفسير ابن عباس، ويحض على الأخذ عنّه، وكان عبد الله بن مسعود يقول: « نعم ترجمان القرآن عبد الله بن عباس»، وهو الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللهم، فقهه في الدين، وعلمه التأويل»، وحسبك بهذه الدعوات، ويتلوه عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمرو بن العاصي، وكل ما أخذ عن الصحابة، فحسن مُتقدّم، ومن المُبرزين في التابعين الحسن بن أبي الحسن، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعلقمة ، وقد قرأ مجاهد على ابن عباس قراءة تفهم ووقوف عند كل آية... »[19]. فتأمل كيف نقل ما يشيد بهؤلاء المفسرين، وجعل كلّ من أخذ عن الصحابة من التابعين مقدّم على غيره، ونقل أنّ مجاهد قرأ عن ابن عباس قراءة تفهّم وتدبر؛ تأكيدا على علو شأنه في التفسير.

فإذا كان هذا كلام الثعالبي في بيان عنايته بالسّنة والآثار، فما مدى تطبيقه للقواعد المتعلّقة بذلك؟ هذا ما سأبيّنه من خلال المبحث الأول والثاني.

المبحث الأول: قواعد الترجيح المتعلقة بالسنَّة من خلال الجواهر الحسان

من خلال هذا المبحث سأتناول القواعد المتعلّقة بالسّنة؛ والتي استند إليها الثعالبي في بعض ترجيحاته، ممثّلا لها بأمثلة للتوضيح، مع التعليق عليها باختصار إن اقتضى ذلك.

المطلب الأول: تفسير النبيّ صلى الله عليه وسلم مُقدّم على غيره

الفرع الأول: صورة القاعدة

قد نقف على حديث صحيح في تفسير آية، كما قد نجد أقوالا أخرى، فإذا ثبت الحديث في تفسيرها وكان نصا فيها، وجب الرُّجوع إليه ولا يقدم عليه قول أحد كائنا من كان، لأنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم أعلم بما يوحى إليه من ربه ووظيفته بيان ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44][20].

الفرع الثاني: أمثلة من تطبيق الثعالبي للقاعدة

طبّق الثعالبي هذه القاعدة كثيرا واعتمد عليها في ترجيحاته، فمتى وقف على حديث صحيح ـ حسب اجتهاده ـ في تفسير آية قال بذلك واعتبره الصحيح، وما عداه لا يعتمد عليه، ومن الأمثلة ما يلي:

1- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الرعد: 87]، ذكر خلاف المفسرين في السبع المثاني حيث قال: «ذهب ابن مسعود وغيره أنها السبع الطوال: البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والمص والأنفال مع براءة، وذهب جماعة من الصحابة ومن بعدهم إلى أن السبع هنا: آيات الفاتحة وهو نص حديث أبي بن كعب وغيره وهذا هو الصحيح»[21].

والمُلاحظ أنّه صحّح القول الثاني استنادا إلى الحديث الصحيح الوارد في ذلك.

2- ذكر الثعالبي الخلاف الوارد في المسجد الذي أسس على التقوى في قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: 108]؛ حيث ذهب ابن عباس وفريق من الصحابة والتابعين إلى أن المراد به مسجد قباء، وروي عن ابن عمر وأبي سعيد وزيد بن ثابت أنّه مسجد النبيّ صلى الله عليه وسلم، ونقل كلام ابن عطيّة بأن القول الأول يليق بالقصة التي أوردها المفسرون في حسد بعض المنافقين لمن بنى مسجد قباء، ومحاولة تنفير النّاس عنّه ببناء مسجد الضّرارّ، إلاّ أنّ القول الثاني مرويّ عن النبيّ صلى الله عليه وسلم ولا نظر مع الحديث، وبعد أن أورد الثعالبي كلام ابن عطية ساق الحديث الدال على القول المختار نقلا عن ابن العربي، وعلّق عليه قائلا: «قال أبو عيسى: هذا حديث صحيح، وخرجه مسلم»[22]. والمتأمل في صنيعه يظهر له وضوح هذا المنهج في ترجيحه؛ اعتمادا على ما ورد في السنّة، واستئناسا بنقله عن ابن العربي الذي يعتبر من كبار أهل العلم، حتى يوضّح أنّ ما اختاره هو مسلك ثلّة من الأعلام، ولم يكتف بإيراد الحديث بل بيّن درجته حتى يطمئن القارئ لما ذهب إليه.

3- عند تطرّقه لتفسير قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: 14]، نقل كلام ابن عطية: «يحتمل أن يريدَ: لِتَذْكُرَنِي فيها، أوْ يريد: أَذْكركَ في عِلِّيِّينَ بها، فالمصدرُ محتمل الإضافة إلى الفَاعِل، أَوِ المفعول. وقالت فِرْقةٌ: معنى قولهِ لِذِكْرِي أيْ: عند ذِكْرى، أَيْ: إذا ذكرتني، وأمري لك بها». وعَقَّب الثعالبي على ذلك بقوله: «وفي الحديث عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال: «من نَسي صلاة، فليصلِّها إذا

ذكرها فَإِنَّ ذَلك وقتها قال الله تعالى: أقم الصَّلاة لذكري» فقد بيّن لك صلى الله عليه وسلم ما تحتمله الآيةُ، واللهُ الموفِّقُ بفضله، وهكذا استدل ابنُ العربي هنا بالحديثِ...»[23]. فجعل الحديث مُرجّحا وأوضح أنّ ابن العربي قد استدل به أيضا وساقه بلفظ آخر يدل على المعنى نفسه.

4- أورد الثعالبي خلاف المفسرين في قوله تعالى: ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: 1]؛ فَرُوي عن ابن عباس ومجاهد أنّ:{ن} اسم الحوت الأعظم الذي عليه الأرضون السبع، وقال ابن عباس أيضا وغيره: اسم الدواة، ثم ذكر كلام ابن عطية في خلافهم في: ﴿وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾: فمن قال بأن "ن" اسم الحوت، جعل القلم الذي خلقه الله وأمره بكتب الكائنات، وجعل الضمير في يسطرون للملائكة، ومن قال بأن "ن" اسم للدواة جعل القلم هو المتعارف عند النّاس وجعل الضمير في يسطرون للنّاس...وروى معاوية بن قرة أن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: «ن لوح من نور» .{ويسطرون} معناه: يكتبون سطورا، فإن أراد الملائكة فهو كتب الأعمال وما يؤمرون به، وإن أراد بني آدم فهي الكتب المُنزّلة والعلوم وما جرى مجراها، ثم تعقّب الثعالبي ذلك بإيراده ما نقله ابن العربي في أحكامه : حيث ساق حديثا عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « أول ما خلق الله القلم، ثم خلق النّون، وهي الدواة، وذلك قوله: ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾، ثم قال له: اكتب قال: وما أكتب؟ قال: ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة، قال: ثم ختم العمل، فلم ينطق ولا ينطق إلى يوم القيامة...» وعقّب عليه بقوله: « وهذا الحديث هو الذي يعول عليه في تفسير الآية لصحته والله سبحانه أعلم»[24]. والمُلاحظ أن الثعالبي ساق كلام ابن العربي الذي اعتمد على الحديث وأكّد أنّه التفسير الذي يُعوّل عليه لصحة الحديث الوارد فيه، وكأنّه بذلك يشير إلى ضعف حديث معاوية بن قرة، والذي فيه خلاف هذا التأويل، والأمر كذلك فهو حديث مرسل، واستند إلى حديث أبي هريرة وصحّحه، والأمر ليس كما ذكر؛ حيث حكم عليه ابن عدي بأنّه باطل منكر، ووافقه الذهبي، وآفة الحديث:"محمد بن وهب" قال ابن عساكر: «ذاهب الحديث» ونبّه الذهبي إلى أنّه ليس "محمد بن وهب بن عطية" الذي أخرج له البخاري[25]، فلعلَّ الثعالبي حكم بصحته ظنّا منه أنّه هو ـ والله أعلم ـ ومع ذلك فإنّ الثعالبي أعمل القاعدة اعتقادا منه صحة الحديث ورد جميع الأقوال الأخرى استنادا إلى ذلك.

المطلب الثاني: قاعدة إذا ثبت الحديث وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له عما خالفه

الفرع الأول: صورة القاعدة

إذا اختلفت أقوال العلماء في تفسير آية، وكان أحد الأقوال يعضدها حديث صحيح، فالقاعدة في ذلك أن يُعتمد هذا القول في تفسيرها، والفرق بين هذه القاعدة والتي قبلها؛ أنّ الحديث في القاعدة السابقة جاء نصا في تفسير الآية أما في هذه القاعدة فالحديث ورد لبيان أمر آخر يوافق أحد الأقوال المذكورة[26].

الفرع الثاني: أمثلة من تطبيق الثعالبي للقاعدة

اعتمد الثعالبي على هذه القاعدة فيما ينقله عن ابن عطية اختصارا، كما اعتمد عليها في ترجيحاته الخاصة به سواء وافق ابن عطية أو خالفه، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 261]، ساق الثعالبي اختلاف المفسرين في معنى المضاعفة في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، فهناك من حملها على تأكيد ما تقدم من ذكر السبعمائة، وقالت طائفة من العلماء: بل هو إعلام من الله تعالى بأنّه يُضاعف لمن يشاء أكثر من سبعمائة ضعف، واختار الثعالبي هذا القول الثاني، معتمدا في ذلك على حديث صحيح حيث قال: «وأرجح الأقوال عندي قول هذه الطائفة، وفي الحديث الصحيح عن ابن عباس، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى، قال: «إن الله تعالى كتب الحسنات والسيئات، ثمّ بين ذلك، فمن همّ بحسنة، فلم يعملها، كتبها الله عنده حسنة كاملة، وإن همّ بها فعملها، كتبها الله عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة...» الحديث، رواه مسلم والبخاري بهذه الحروف»[27]. فبعد أنّ بيّن المختار عنده ساق حديثا في معنى ما ذهب إليه وبيّن صحته، ممّا يؤكد أنّ هذه القاعدة كانت حاضرة عنده.

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ [التوبة: 60] أورد بعض الأقوال في الفرق بين الفقير والمسكين، ثم قال: «وقد أَكثرَ النَّاس في الفرق بين الفقير والمسكين، وأولى ما يعول عليه ما ثبت في ذلك عن النبي صلى الله

عليه وسلم، وقد روى مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: «ليس المسكين بهذا الطواف الذي ترده اللقمة واللقمتان، والتمرة والتمرتان، إنّما المسكين الذي ليس له غنى يغنيه، ولا يفطن له فيتصدق عليه، ولا يقوم فيسأل النّاس»[28]. والمُلاحظ أنّه اعتمد على الحديث السابق؛ لمّا فهم منه أنّه في معنى ما ذهب إليه، وأكدّ قبل ذلك أنّ الأقوال قد كثرت في التفريق بيّن الفقير والمسكين، ولكنّ الأولى أن يقال بما دلّ عليه الحديث.

3- عند ذكر قوله تعالى: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [الكهف: 46]، أورد خلاف المفسرين في الباقيات الصالحات، فقال الجمهور أنّ "الْباقِياتُ الصَّالِحاتُ" هي الكلمات المذكورُ فضْلُها في الأحاديث: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا اللَّه، وَاللَّه أكبر، وَلاَ حول وَلاَ قوَّة إِلاَّ باللَّه العليِّ العَظيم»، وقد جاء ذلك مصرّحا به من لفظ النبيّ صلى الله عليه وسلم في قوله: « وَهنَّ الباقيات الصَّالحات» وساق حديث أبي سعيد الخدريِّ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَالَ: «استكثروا من الباقيات الصَّالحات» قيلَ: وما هنَّ، يا رسول اللَّه؟ قالَ: «التَّكبير والتَّهليل والتَّسبيح والحمد للَّه ولا حول ولا قوَّة إِلاَّ باللَّه» وخرج الحديث وعزاه للنسائي وابن حبان، ثم نقل عن ابن عباس وغيره أن: الباقيات الصالحات؛ الصلوات الخمس، وعَقَّب على ذلك بقوله: وما تقدَّم أولى[29]. ويُلاحظ أنه قدّم هذه القاعدة على تفسير الصحابي.

4- حين فسر قوله تعالى: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: 19]، ذكر قول ابن وهب عن جماعة من أهل العلم أنّ قوله: {وَاسْجُدْ}: خطاب للنبيّ صلى الله عليه وسلم، وأنّ قوله: {وَاقْتَرِبْ}: خطاب لأبي جهل، أيّ: إن تجترئ حتى ترى كيف تهلك، ورجّح الأول بقوله: «والتأويل الأول أظهر يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»»[30].

المطلب الثالث: قاعدة لا يصح حمل الآية على تفسيرات لأمور مغيبة لا دليل عليها من القرآن أو السنة.

الفرع الأول: صورة القاعدة

أنّزل الله عز وجل القرآن الكريم تبياناً لكل شيء، وهدى لكل خير، فلو كان في تعريف الخلق بما أُبهم عليهم فائدة تعود عليهم لبيّنه لهم، وإنّما يَذكر مواطن العبرة دون الاشتغال بما لا نَفع فيه، ولا سبيل إلى معرفة هذه الأمور المبهمة المُغيبة وهذا

كله مما لا تعلق له بالأحكام التكليفيّة، ويتضمن ما قد مضى وسلف كأمور بدء الخلق، وأخبار الأمم الماضية، وما لم يقع كالبعث وصفة الجنة والنّار ونحوها، فكل هذا لا يصح تفسيره باجتهادات لا دليل عليها أو بأخبار إسرائيلية الله أعلم بصحتها[31].

الفرع الثاني: أمثلة من تطبيق الثعالبي للقاعدة

المتتبع لتفسير الثعالبي يقف على تطبيقه لهذه القاعدة حيْث أنّه إذا وقف على أمر له تعلق بالغيب وليس عليه دليل، كبعض تفاصيل الأمم السابقة وأخبارهم، فإنّه لا يجزم بذلك وإنّما يبيّن أن الأمر يحتاج إلى سند صحيح، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1- نقل الثعالبي قول ابن إسحاق في المراد بالفريق في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 75]، أنّهم طائفة من السبعين الذين سمعوا كلام الله مع موسى وتعقب ذلك بقوله: «وهذا يحتاج إلى سند صحيح»[32]. فَتَعقُبه هذا يبيّن أنّ هذه القاعدة حاضرة عنده، ولا يمنعه من تطبيقها أن يستدرك بها على فطاحل العلماء كابن إسحاق.

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: 1] نقل قول ابن عطية في معنى: {مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ}، حيث قال: «هو أخذ الذرية من ظهر آدم، وذلك شيء كان قبل خلق حواء»، وتعقب ذلك ـ أي الثعالبي ـ بقوله: «وهذا يحتاج إلى سند قاطع»[33].

3- حين وقف على قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ﴾ [الزخرف: 11]، ذكر اختلاف المفسرين في قوله: {بِقَدَرٍ} فقالت فرقة: ينزل في كل عام ماء قدرا واحدا، لا يَفضل عام عاما، لكن يكثر مرة هاهنا ومرة هاهنا، وقال بعضهم: بل ينزل تقديرا ما في عام، وينزل في آخر تقديرا ما، وينزل في آخر تقديرا آخر بحسب ما سبق به قضاؤه لا إله إلا هو، ثم تعقّب ذلك بقوله: «وبعض هذه الأقوال لا تقال من جهة الرأي، بل لا بد لها من سند»[34]، والمُلاحظ أنه خصّص بعض الأقوال كونها تحتاج إلى سند دون غيرها، فلعله بذلك أراد أن يستثني ما كان متصلا ببيان المعنى العام المُتعلّق "بالتقدير"، وتعقّب ما له علاقة بتفاصيل الأمور مما لا يعلمه إلا الله.

وممّا يجدر التنبيه إليه لتعلقه بهذه القاعدة؛ ما له علاقة بالإسرائيليات؛ فإنّ الثعالبي يتعامل معها حسب نوعها:

- فإن كان فيها تعدٍّ على مقام العصمة، فإنّه يرد ذلك، ومن أمثلته: ما أورده من خلاف المفسرين في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ (189) فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: 189– 190]، فذهب بعضهم إلى أن المقصود جنس الآدميين، وذهب بعضهم إلى أن المقصود آدم وحواء التي حملت فجاءها الشيطان فأشار عليها أن تسمي ولدها عبد الحارث، وهو اسم إبليس، وقال لها: إن لم تفعلي قتلته، فزعموا أن آدم وحواء أطاعا الشيطان. ثم تعقب الثعالبي هذه الرواية بقوله: وينزه آدم وحواء عن طاعتهما لإبليس، ولم أقف بعد على صحة ما روي في هذه القصص، ولو صح، لوجب تأويله، ثم نقل حديثا يستند إليه أصحاب هذا القول؛ فعن سمرة بن جندب ،عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لما حملت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد، فقال لها: سميه عبد الحارث، فسمته عبد الحارث، فعاش ذلك، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره، ثم نقل عن الترمذي أن الحديث حسن غريب وبين بعض علله، كتفرد عمر بن إبراهيم به عن قتادة، وعمر شيخ بصري. وأوضح بعدها أن الحديث ليس فيه أنّهما أطاعاه، والواجب التوقف، والتنزيه لمن اجتباه الله، وحُسن التأويل ما أمكن، ونقل بعدها كلام ابن العربي في توهين هذا القول وتزييفه، وأنّه وراد في ضعيف الحديث وفي الإسرائيليات التي ليس لها ثبات، ولا يعول عليها من له قلب، والقول الأشبه بالحق: أن المراد بهذا جنس الآدميين[35].

- أمّا إن كانت مما له تعلق ببعض المبهمات كنوع الشجرة التي أكل منها آدم عليه السلام، فإنّه لا يكثر من إيراد ذلك، فإن أورده فإنّه يختصر بعض الأقوال التي ذكرها ابن عطية ولا يستطرد فيها[36].

ومن خلال ما سبق بيانه في هذا المبحث، يخلص الباحث إلى أنّ الثعالبي كانت له عناية فائقة بالترجيح انطلاقا من القواعد المتعلقة بالسنّة، وقد اعتمد في ذلك على ثلاثة قواعد مهمّة؛ ويتعلّق الأمر بقاعدة: "تفسير النبيّ صلى الله عليه وسلم مُقدّم على غيره"، وبقاعدة: "إذا ثبت الحديث وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجّح له عما خالفه"، وكذلك قاعدة: "لا يصح حمل الآية على تفسيرات لأمور مغيبة لا دليل عليها من القرآن أو السنة"، ومنهجه في ذلك قائم على بيان درجة الحديث، فإن حدث واستند إلى حديث ضعيف في تأيد أحد الأقوال فذلك اعتقادا منّه صحته، كما أنّه يستأنس بالنّقل عن بعض الأعلام - خاصة ابن العربي- تأكيدا على ما ذهب إليه،

ويقدّم القواعد المتعلّقة بالسنّة على تفسير الصحابي عند التنازع، ولا يكثر من إيراد الإسرائيليات، وما كان فيه تعدّ على مقام العصمة ردّه مبيّنا ضعفه.

المبحث الثاني: القواعد المتعلقة بالآثار من خلال الجواهر الحسان

من خلال هذا المبحث سأتناول القواعد المتعلّقة بالآثار؛ والتي استند إليها الثعالبي في بعض ترجيحاته، ممثّلا لها بأمثلة للتوضيح، مع التعليق عليها باختصار إن اقتضى ذلك.

المطلب الأول: تفسير الصحابة للآية مقدم على من جاء بعدهم

الفرع الأول: صورة القاعدة

إذا اختلف المفسرون على عدّة أقوال، وثبت أن الصحابة أو بعضهم فسر الآية بأحد هذه الأقوال، فإنّه يُؤخذ بقولهم؛ فهم أعلم النّاس بمعاني التنزيل، إلاّ إذا ثبت دليل أقوى يُرجح غير قول الصحابي فالعبرة بالدليل.

الفرع الثاني: أمثلة من تطبيق الثعالبي للقاعدة

أكثر الثعالبي النّقل عن السلف بذكر أقوالهم في المسألة الواحدة، فإن اتفقت كان ذلك تأكيدا على ما ذهبوا إليه، وإن اختلف بعضها مع بعض، ورجّح بيّنها أعمل بعض القواعد المعروفة، وعند تنازع قول صحابي مع تفسير غيره، فقد وقفت له على بعض النّماذج رجّح فيها قول الصحابي، غير أنّ الأمر يحتاج إلى استقراء تام حتى يُعرف منهجه في ذلك.

ومما وقفت عليه من تطبيقه لهذه القاعدة ما يلي:

1- أورد الخلاف في المقسم به في قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: 72]، فابن عباس قال أنّه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وهو قول الجمهور، وذكر الثعالبي أنّ الصفاقصي قال أنه لوط عليه السلام، وهو ما ذكره ابن العربي قبله، وساق الثعالبي ما أنكر ابن العربي على قول الجمهور بحجة أنّه لا ينبغي أن يُخرج من كلامٍ إلى كلامٍ آخر غيره، لم يجْرِ له ذكْرٌ لغير ضرورة، وتعقب الثعالبي ذلك بقوله: وما ذكَرَه الجمهورُ أحْسَنُ لأن الخطاب خطابُ مواجهةٍ ولأنه تفسير صحابيٍّ، وهو مقدّم على غيره»[37].

والمُلاحظ هنا أن الثعالبي استعمل قاعدتين للترجيح ليعضد ما ذهب إليه، كما أنّه نص على مضمون هذه القاعدة التي نحن بصدد التمثيل لها وأن قول الصحابي مقدم على غيره، كما يتضح من خلال هذا المثال تنازع قاعدة: "إدخال الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولى من الخروج به عن ذلك"، مع هذه القاعدة التي قدمها الثعالبي وأشار إلى ذلك.

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: 30]، نقل كلام ابن عطية: « وقوله: {قَاتَلَهُمُ اللَّهُ } دعاء عليهم عام لأنواع الشر، وعن ابن عباس أنّ المعنى: لعنهم الله». وعقّب الثعالبي ذلك بنقل كلام ابن عباس[38]، فهو بذلك يختار ما ذهب إليه ابن عباس رضي الله عنه ويقدمه على غيره، وممّا يؤكد ذلك أنّه تعقب ابن عطية في رده لهذا القول عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ [الذاريات: 10]، حيث قال ابن عطية: «وقال بعض المفسرين. معناه: لعن الخرّاصون، وهذا تفسير لا يعطيه اللفظ»، فعقّب الثعالبي عليه بقوله: «والظاهر ما قاله هذا المفسر قال عياض في «الشفا»: «وقد يقع القتل بمعنى اللعن قال الله تعالى: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ و: ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [المنافقون: 4]»[39].

3- إذا كان تفسير الصحابي من قبيل الغيْب الذي ليس للرأي فيه مجال؛ فالثعالبي يُرجّحه، ومن أمثلة ذلك: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ [مريم: 88]. قال: «قال الباجي في سنن الصالحين: روي عن ابن مسعود، أنّه قال: « إن الجبل ليقول للجبل: يا فلان، هل مر بك اليوم ذاكر لله تعالى؟ فإنّ قال: نعم، سُرّ به ، ثم قرأ عبد الله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا (88) لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا (89) تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: 88-90]، قال: أترونها تسمع الزور، ولا تسمع الخير». وهكذا رواه ابن المبارك في رقائقه»، ثم علّق بقوله: «وما ذكره ابن مسعود لا يقال من جهة الرأي وقد روي عن أنس، وغيره نحوه» وساق بعض الآثار المبيّنة لذلك[40].

المطلب الثاني: قاعدة تفسير جمهور السلف مقدم على كل تفسير شاذ

الفرع الأول: صورة القاعدة

إذا خالف مفسر قول جماعة من المفسرين، ولم يكن لقوله حجة ظاهرة، صار تفسيره شاذا، واعتمد قول الجماعة فهو أولى بالصواب وأبعد عن الخطأ[41].

الفرع الثاني: أمثلة عن تطبيق الثعالبي للقاعدة

اعتمد الثعالبي هذه القاعدة، حيث أنّه إذا شاع تفسير آية عند الجمهور وقلّ المخالفون، ولم يكن لقولهم حظ من النّظر، فإنّه يُرجح قول الجمهور ومن أمثلة ذلك:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [يونس: 38]، نقل قول ابن عطية قال: «والتحدي في هذه الآية عند الجمهور وقع بجهتي الإعجاز اللتين في القرآن: إحداهما: النّظم والرّصف والإيجاز والجزالة، كل ذلك في التعريف، والأخرى: المعاني من الغيب لما مضى، ولما يستقبل. وحين تحداهم بـ "عشر مفتريات" إنّما تحداهم بالنّظم وحده»، ثم أورد اختياره - أي ابن عطية- أن التحدي في الآيتين إنّما وقع في النّظم لا في الإخبار بالغيب، وتعقبه بقوله: « والصواب ما تقدم للجمهور، وإليه رجع في سورة هود وأوجه إعجاز القرآن أكثر من هذا وانظر الشفا »[42].

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح: 15]، نقل كلام ابن عطية في بيان الخلاف، حيث قال البعض معناه: أن يغيروا وعده لأهل الحديبية بغنيمة خيبر، وقال ابن زيد: كلام الله هو قوله تعالى: ﴿فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: 83]، قال ابن عطية: «وهذا ضعيف لأن هذه الآية نزلت في غزوة تبوك في آخر عمره صلى الله عليه وسلم وآية هذه السورة نزلت عام الحديبية، وأيضا فقد غزت جهينة ومزينة بعد هذه المدة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني غزوة الفتح»، فتعقبه الثعالبي بقوله: «قال الثعلبي: وعلى التأويل الأول عامة أهل التأويل، وهو أصوب من تأويل ابن زيد»[43]. والمُلاحظ أنّ ابن عطية استخدم في ترجيحه قاعدة :"التفسير الذي يُخرج معنى الآية عن تاريخها مردود"، واعتمد الثعالبي على القاعدة التي نُمثّل لها وساق قول الثعلبي بأنّ هذا القول هو ما ذهب إليه عامة أهل التأويل واعتبره الأصوب.

3- كما نجد أن الثعالبي يختار قول الجمهور ويرد القول المخالف له إذا كان لا يتوافق مع لفظ الآية؛ فعند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة:273]، نقل كلام ابن عطية؛ بأنّ الآية تحتمل معنيين:

أحدهما: نفي السؤال جملة، وهذا هو الذي عليه الجمهور، أنّهم لا يسألون البتة.

والثاني: نفي الإلحاف فقط، أي: لا يظهر لهم سؤال، بل هو قليل وبإجمال. وعقب الثعالبي ذلك بقوله: « وهذا الثاني بعيد من ألفاظ الآية، فتأمله»[44].

وفي المقابل فإنّه إذا لاح له أنّ تفسير الجمهور مخالف لظاهر الآية، فإنّه يختار الظاهر، ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ [الانشقاق: 6] حيث ذكر الجمهور أن الضمير في ملاقيه عائد على الرّب تعالى، وقال بعضهم: هو عائد على الكدح، ورجّح الثعالبي الثاني وقال: « وهو ظاهر الآية»[45].

4- كما نجد الثعالبي يؤكد قول الجمهور بلحاق الآية؛ فعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾ [الزخرف: 15]، نقل الخلاف في ذلك؛ حيث ذهب كثير من المتأولين أنّ المقصود بذلك قول العرب: الملائكة بنات الله؛ وقال قتادة: المراد بالجزء: الأصنام وغيرها، ف {جُزْءًا} معناه : ندّا، ثم بيّن الثعالبي اختياره بقوله: «وباقي الآية يرجح تأويل الأكثر»[46].

ومن خلال ما سبق بيانه في هذا المبحث، يخلص الباحث إلى أنّ الثعالبي كانت له عناية بالترجيح انطلاقا من القواعد المتعلقة بالآثار، وقد اعتمد - في حدود ما وقفت عليه- على قاعدتيّن؛ ويتعلّق الأمر بقاعدة: "تفسير الصحابة للآية مقدم على من جاء بعدهم"، وبقاعدة: "تفسير جمهور السلف مقدم على كل تفسير شاذ"، وعند تنازع قول الصحابي مع سياق الآية ولحاقها، فإنّ الثعالبي يرجّح قول الصحابي، وإذا كان تفسير الصحابي من قبيل الغيب الذي ليس للرأي فيه مجال، فإنّه يرجّحه وينبه على ذلك، كما أنّه يقدم قول الجمهور ويرد القول المخالف له إذا كان لا يتوافق مع لفظ الآية، وفي المقابل يردّ قول الجمهور إذا كان مخالفا لظاهر الآية.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- أن الثعالبي يعتمد على التفسير النبوي متى وقف عليه ويقدمه على غيره من القواعد.

- قد يستند الثعالبي إلى حديث ضعيف في ترجيحه، لا لأنّه يُقدم الضعيف على غيره؛ وإنّما لاعتقاده صحته في حدود اجتهاده.

- اعتمد الثعالبي على قاعدة: "إذا ثبت الحديث وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجّح له عما خالفه"، فكثيرا ما رجّح انطلاقا منها.

- إذا جاء الحديث في معنى أحد الأقوال فإنّه يقدمه على تفسير الصحابي.

- اعتمد الثعالبي على قاعدة: "لا يصح حمل الآية على تفسيرات لأمور مغيبة لا دليل عليها"، فكان كثيرا ما يتعقب ما كان في هذا السياق، مبيّنا أنّه يحتاج إلى دليل قاطع.

- يَردّ الثعالبي الإسرائيليات إذا كان فيها تعد على مقام العصمة، ولا يُكثر من إيراد ما سلم من ذلك.

- اعتمد الثعالبي على قاعدة: "تفسير الصحابة مقدم على من جاء بعدهم إلا بدليل"، فصرّح بها خاصة إذا كان التفسير المنقول عنهم، ممّا لا مجال للرأي فيه.

- يُقدم الثعالبي القاعدة السابقة على قاعدة "إدخال الكلام فيما قبله وما بعده أولى من الخروج به عن ذلك".

- أعمل الثعالبي قاعدة "تفسير جمهور السلف مقدم على كل تفسير شاذ".

- يُعمل الثعالبي أدلة أخرى كالاعتماد على ظاهر الآية أو لحاقها، لتأكيد ما ذهب إليه الجمهور.

- قدّم الثعالبي قول الجمهور على "قاعدة التفسير الذي يخرج معنى الآية عن تاريخها مردود".

- ردّ الثعالبي قول الجمهور عند مخالفته لظاهر الآية.

- لم يكن الثعالبي مجرد ناقل عن ابن عطية، بل كانت له جهود واضحة في الاختيار والترجيح مستعينا بقواعد أهل الصنعة في ذلك، ممّا يبرز مكانته في علم التفسير.

ولزيادة إثراء هذا الموضوع أقترح التوصيات الآتية:

- التوسع أكثر في هذا الموضوع، ودراسته دراسة تقويمية.

- دراسة قواعد الترجيح الأخرى من خلال تفسير الجواهر الحسان.

- تخصيص دراسة لبيان منهج الثعالبي في الترجيح، فإنّه ميدان خصب يؤكد القوة العلمية عند الشيخ عبد الرحمان الثعالبي - رحمه الله-.

قائمة المصادر والمراجع:

1- أحمد ابن فارس ت: 395هـ)، معجم مقايس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل ، لبنان، 1420، ط 2.
2- أحمد الحموي (ت: نحو 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت، د ت ط.
3- تقي الدين الفتوحي (ت: 972هـ)، شرح الكوكب المنير، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1418هـ- 1997م.
4- حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، دار القاسم، الرياض، ط 1، 1417هـ، 1996م.
5- حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، د ت ط.
6- زين الدين الرازي (ت: 666هـ)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ط 5، 1420هـ 1999م.
7- شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ)، ميزان الاعتدال، ت: علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1382هـ- 1963م.
8- شهاب الدين الحموي (ت: 1098هـ)، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط 1، 1405هـ-1985م.
9- عبد الرحمان الثعالبي (ت: 875هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تح: محمد معوض وعادل عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1418هـ.
10- عبد الله بن عدي (المتوفى: 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تح:عادل عبد الموجود، الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 1418هـ-1997م.
11- عبير النعيم، قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1436هـ- 2015م.
12- المرتضى الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، تاج العروس، دار الهداية، د ت ط.

الهوامش:

[1]- ينظر حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، د ت ط، ج 1، ص 179.

[2]- أحمد ابن فارس (ت: 395هـ)، معجم مقايس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار جبل، لبنان، 1420، ط 2، ج 5، ص 108.

[3]- زين الدين الرازي (ت: 666هـ)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ط 5، 1420هـ- 1999م، ص257.

[4]- عبير النعيم، قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير، دار التدمرية، السعودية، ط 1، 1436هـ- 2015م، ص 105.

[5]- علي الجرجاني (ت: 816هـ)، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، 1403هـ-1983م، ص 171.

[6]- سعد الدين التفتازاني (ت: 793هـ)، شرح التلويح على التوضيح، مكتبة صبيح، مصر، د ت ط، ج 1، ص 34.

[7]- ينظر شهاب الدين الحموي (ت: 1098هـ)، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ - 1985م، ج 1، ص51.

[8]- أحمد ابن فارس، معجم مقايس اللغة، م. س، ج 2، ص 489.

[9]- أحمد الحموي (ت: نحو 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د ت ط ، ج 1، ص 219.

[10]- المرتضى الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، د ت ط ، ج 6، ص 386.

[11]- تقي الدين الفتوحي (ت: 972هـ)، شرح الكوكب المنير، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، السعودية، ط 2، 1418هـ-1997م، ج 4، ص 616.

[12]- عبير النعيم، قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور، م. س، ص 109.

[13]- ينظر حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، دار القاسم، الرياض، ط 1، 1417هـ-1996م، ج 1، ص 38.

[14]- ينظر حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، م.ن، ج1، ص 40.

[15]- عبد الرحمان الثعالبي (ت: 875 هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ت: محمد معوض وعادل عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1418هـ، ج1، ص 119.

[16]- ينظر عبد الرحمان الثعالبي، الجواهر الحسان، م.ن، ج 2، ص 16.

[17]- لزيادة الفائدة ينظر: عبد المجيد بيرم، المقاصد الكبرى عند الشيخ عبد الرحمان الثعالبي في تفسيره من خلال الأحاديث النبوية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، العدد1، مجلد2، 5/ 2006.

[18]- عبد الرحمان الثعالبي، الجواهر الحسان، م.ن، ج 1، ص140.

[19]- المصدر السابق، ج 1، ص 141.

[20]- ينظر حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، م.س، ج1، ص191.

[21]- عبد الرحمان الثعالبي، الجواهر الحسان، م.س، ج1، ص 516.

[22]- المصدر السابق، ج 3، ص 214.

[23]- المصدر نفسه، ج 4، ص 74.

[24]- نفسه، ج 5، ص 463.

[25]- ينظر عبد الله بن عدي (ت: 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تح: عادل عبد الموجود، الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 1418هـ- 1997م، ج 7، ص 522. وشمس الدين الذهبي (ت: 748هـ)، ميزان الاعتدال، تح: علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1382هـ- 1963 م، ج 4، ص 61.

[26]- ينظر حسين الحربي، قواعد الترجيح عند التفسيرين، م. س، ج 1، ص 206.
[27]- ينظر عبد الرحمان الثعالبي، الجواهر الحسان، م. س، ج 1، ص 516.
[28]- ينظر المصدر السابق، ج 3، ص 189.
[29]- ينظر المصدر نفسه، ج 3، ص 528.
[30]- نفسه، ج 5، ص 609.
[31]- عبير نعيم، قواعد الترجيح المتعلقة بالنص بن عاشور، م.س، ص 149.
[32]- عبد الرحمان الثعالبي، الجواهر الحسان، م. س ، ج 1، ص 266.
[33]- المصدر السابق، ج 5، ص 80.
[34]- المصدر نفسه، ج 5، ص 174.
[35]- نفسه، ج 3، ص 103.
[36]- ينظر نفسه، ج 1، ص 218.
[37]- نفسه، ج 3، ص 404.
[38]- نفسه، ج 3، ص 176.
[39]- نفسه، ج 5، ص 297.
[40]- نفسه، ج 4، ص 39.
[41]- ينظر حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، م. س، ج 1، ص 288.
[42]- عبد الرحمان الثعالبي، الجواهر الحسان، م. س، ج 3، ص 248.
[43]- المصدر السابق، ج 5، ص 253.
[44]- المصدر نفسه، ج 1، ص 532.
[45]- نفسه، ج 5، ص 568.
[46]- نفسه، ج 5، ص 176.